العدد 3370 - السنة الثانية عشرة
الخميس 11 رمضان 1440 - الموافق 16 مايو 2019
Thursday 16 May 2019 - No.3370 - 12 th Year

مجلس الوزراء يعتمد «الإقامة المميزة» للأجانب

السعودية : مكة تحتضن القمة الإسلامية بحضور عدد كبير من القادة

مجلس الوزراء السعودي

الرياض - «وكالات» : وافق مجلس الوزراء السعودية يوم الثلاثاء، على نظام إقامة خاص مماثل لأنظمة البطاقة الخضراء المطبقة في دول أخرى، لجذب الأجانب الأثرياء وأصحاب المهارات العالية.

ولم يورد بيان وكالة الأنباء السعودية تفاصيل أخرى عن النظام الجديد الذي يعرف باسم «نظام الإقامة المميزة» والذي أقره مجلس الشورى هذا الشهر.

وقالت وسائل إعلام محلية إن النظام الجديد سيسمح للأجانب الأثرياء والمهرة بالاختيار بين إقامة محددة قابلة للتجديد أو إقامة دائمة مقابل رسوم عالية تدفع مرة واحدة.

وسيسمح النظام كذلك للأجانب بحرية الحركة والقدرة على امتلاك عقارات والقيام بأعمال في المملكة.

وقال وزير التجارة والاستثمار ماجد بن عبد الله القصبي، إن نظام الإقامة المميزة «سيعزز التنافسية وسيمكن المملكة من استقطاب مستثمرين وكفاءات نوعية».

وأضاف في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء السعودية، أن هذا النظام يحد من ظاهرة «التستر» أو الاقتصاد الخفي.

وقال في هذا السياق: «هذا النظام سيمكن بعض الإخوة غير السعوديين من ممارسة أعمالهم وفق الأنظمة الموجودة في المملكة، وسيمكنهم من معاملتهم واستثماراتهم وشراء العقار السكني والتجاري والصناعي، وبالتالي يكون واضحا أمام المجتمع التجاري هذا المستثمر، ونحد من التستر، ونحد من هذا الاقتصاد الخفي، ويعيننا لبناء اقتصاد حقيقي واقعي».

وقالت الوكالة السعودية الرسمية إن مركز الإقامة المميزة «يعكف حاليا على استكمال إعداد اللائحة التنفيذية للنظام خلال 90 يوما لتحديد شروط وإجراءات التقدم لحصول غير السعودي، سواءً كان مقيما داخل المملكة أو قادماً من الخارج، على إقامة مميزة تتضمن المزايا التي حددها النظام لمدة ستة قابلة للتجديد أو لمدة غير محددة».

ويعمل حاليا عشرة ملايين مغترب ويعيشون في السعودية وفقا لنظام الكفيل الذي يلزمهم بالعمل تحت كفالة صاحب عمل سعودي ويشترط ان تصدر لهم تاشيرات خروج أو خروج وعودة إذا أرادوا مغادرة المملكة.

من ناحية أخرى تستضيف مكة المكرمة، غربي السعودية، في نهاية الشهر الجاري، القمة الإسلامية الـ 14 بمشاركة عدد كبير من قادة دول منظمة التعاون الإسلامي.

وقالت مصادر، إن القمة ستنطلق في 31 مايو الجاري، بمشاركة عدد كبير من ملوك ورؤساء الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون، والبالغ عددها 57 دولة.

ومن المتوقع أن تبحث القمة «تطورات الوضع في فلسطين، والتدخلات الإيرانية في شؤون الدول العربية ودعمها للحوثيين في اليمن، إضافة إلى الوضع في سوريا، وليبيا، واليمن».

وأضافت المصادر، أن الإعلان الصادر عن القمة سيؤكد «ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بتعزيز وحدتها، وتضامنها، وتطوير علاقات تعود بالنفع على الجميع».

تجدر الإشارة إلى أن منظمة التعاون الإسلامي تعد ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها 57 دولة موزعة على أربع قارات.

وتمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنه.

«التعاون الخليجي» يندد بالهجوم الإرهابي على أرامكو

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني

«وكالات» : ندد مجلس التعاون الخليجي بالهجوم الإرهابي الذي استهدف محطتين لضخ النفط بشركة أرامكو بالسعودية، مطالبا بموقف دولي حازم تجاه هذه الأعمال الإرهابية.

وأدان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني بشدة الهجمات الإرهابية، واصفا تلك الهجمات بأنها اعتداء حوثي آثم يبرهن على سعي جماعة الحوثي المستمر لتقويض أمن واستقرار المملكة وترويع الآمنين والإضرار بالمنشآت النفطية فيها.

وأكد أن مثل هذه الاعتداءات الإرهابية لن تطال من أمن المملكة واستقرارها، ولن تؤثر على إمدادات الطاقة العالمية التي تقوم فيها السعودية بدور بارز، مشددا على ضرورة موقف حازم من المجتمع الدولي ضد هذه الأعمال، لما تشكله من خطر كبير على المدنيين وتهديد لأمن المنطقة واستقرارها.

توالت الإدانات العربية والإسلامية وردود الفعل المستنكرة للعمل الإرهابي الذي استهدف محطتي ضخ تابعتين لشركة أرامكو بالرياض الثلاثاء، وتسبب في توقفهما لحين معاينة الأضرار.

وكانت السلطات السعودية قد أعلنت عن وقوع ضرر محدود بمحطتي ضخ البترول بعد استهدافهما بطائرات مسيرة مفخخة، يعتقد أنها تابعة لميليشيا الحوثي الإرهابية الموالية لإيران.

الجزائر: وزير الدفاع الأسبق يمثل أمام القضاء العسكري

الجنرال المتقاعد خالد نزار

الجزائر - «وكالات» : أفاد التلفزيون الحكومي الجزائري الثلاثاء أن المحكمة العسكرية استمعت لوزير الدفاع الأسبق خالد نزار الذي أدلى بشهادته في قضية شقيق الرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة الموجود رهن الحبس مع مسؤولين سابقين في الاستخبارات بتهمة «التآمر» ضد الدولة.

وذكر التلفزيون في شريط إخباري عاجل أنه «تم الاستماع الى خالد نزار كشاهد في الملف على محضر في ساعتين، افاد خلالها بمعلومات حول محاولة فرض حالة الاستثناء». وأوضح ايضا أن خالد نزار أدلى «بشهادته حول اتصالاته بسعيد بوتفليقة».

وأكد وزير الدفاع الأسبق (1990-1994) لموقع «الجيري باتريوتيك» الذي يملكه نجله، خبر الاستماع اليه كشاهد في قضية سعيد بوتفليقة، دون تقديم توضيحات حول ما صرح به أمام المحكمة.

واتهم اللواء المتقاعد خالد نزار مؤخرا سعيد بوتفليقة بالسعي الى اعلان حالة الطوارئ او حالة الحصار بل وحتى بالعزم على إقالة الفريق احمد قايد صالح رئيس أركان الجيش الجزائري، قبل استقالة شقيقه.

وذكرت قناة البلاد الخاصة ان خالد نزار غادر المحكمة العسكرية بعد الإستماع لأقواله، عكس ما حدث مع الأمينة العامة لحزب العمال لويزة حنون التي دخلت المحكمة الخميس الماضي، كشاهدة ولم تخرج منها حيث تم توجيه الاتهام لها وحبسها.

وبحسب أحد محاميها، بوجمعة غشير، فهي متهمة بنفس التهم الموجهة لسعيد بوتفليقة الذي كان مستشارا لشقيقه الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة والفريق محمد مدين المعروف باسم «توفيق» والذي شغل منصب مدير جهاز الاستخبارات في الجزائر على مدى 25 عاما، والمنسق السابق للمصالح الأمنية عثمان طرطاق المعروف باسم «بشير».

ويلاحق الثلاثة بتهمتين منصوص عليهما في قانون القضاء العسكري وقانون العقوبات وهما «المساس بسلطة الجيش» و«المؤامرة ضد سلطة الدولة»، بحسب ما أكد بيان للمحكمة العسكرية.

وطعنت حنون في قرار قاضي التحقيق العسكري بحبسها حيث ينتظر ان تنظر المحكمة العسكرية في طلب الافراج عنها في 20 مايو .

واضاف غشير أن «لويزة حنون التقت فعلاً بسعيد بوتفليقة وهو لا يزال في منصبه مستشارا للرئيس، لوحده وبطلب منه وهذا كل ما يوجد ضدها في الملف».

مصرع 97 حوثياً على يد الجيش اليمني في الضالع

الإرياني: إيران تستخدم أدواتها لاستهداف دول الجوار

وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني

عدن - «وكالات» : أكد وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، أن إيران تستخدم أدواتها في المنطقة لاستهداف أمن دول الجوار.

وعبر عن إدانته واستنكاره قيام ميليشيا الحوثي الانقلابية، باستهداف خطوط إمداد النفط السعودية في منطقتي الدوادمي وعفيف، معتبراً أن تداعيات الضغط الدولي على تنفيذ اتفاقات ستوكهولم بخصوص الانسحاب من موانئ الحديدة قد ظهرت الآن من خلال التصرفات العبثية للميليشيا وقيامها باستهداف المنشآت النفطية وخطوط الملاحة البحرية.

وقال لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ): «على المجتمع الدولي أن يدرك أن أدوات إيران في المنطقة ستستمر في زعزعة الأمن والسلم الإقليمي والدولي مالم يكن هناك تحرك قوي لردع الميليشيات المنفلتة عن القانون والخارجة عن سلطات الدولة».

وشدد على ضرورة وضع حد للميليشيات الانقلابية الحوثية ومنعها من تحويل اليمن إلى منصة لتهديد دول الجوار لصالح إيران، التي باتت تستخدم الملف اليمني كورقة تفاوضية لتخفيف الضغوط الدولية المتزايدة عليها.

من جهة أخرى قال رئيس المكتب الفني للمشاورات، عضو الفريق الحكومي للحكومة اليمنية محمد العمراني، إن وفد الحكومة عقد لقاء غير مباشر مع مكتب المبعوث الأممي لدى اليمن، وبحضور عدد من المنظمات الدولية المهتمة.

وأضاف في تصريح صحافي، أن ممثلي الوفد الحكومي وضعوا عدداً من النقاط الهامة على رأسها ربط فرع البنك المركزي في الحديدة بالمركز الرئيسي للبنك في العاصمة المؤقتة عدن، وإيداع كافة الإيرادات في الحسابات الحكومية المفتوحة سابقاً من البنك المركزي، لتتمكن الحكومة من الاستمرار في تغطية رواتب موظفي الدولة خاصة في محافظة الحديدة.

وطالبت الحكومة، وفق التصريح، بإلغاء القوانين التي فرضتها الميليشيات الانقلابية على الإيرادات والضرائب، وتحرير الأوعية الإيرادية من أي نفوذ مباشر أو غير مباشر للميليشيات الحوثية، فتتمكن مؤسسات الدولة من تحصيلها وتغطية رواتب الموظفين، وفق ما اتفق عليه في ستوكهولم.

ودعت الحكومة إلى إيقاف عبث الميليشيات بإيرادات الموانئ الثلاثة، وإيرادات محافظة الحديدة.

وأشارت إلى أن الوفد الحكومي سيعقد لقاءً مع مكتب المبعوث الأممي، لاستلام رد رسمي من الحوثيين على طلبات الحكومة الشرعية.

من ناحية أخرى ذكر تقرير إخباري، أن 97 حوثياً قتلوا في مواجهات مع الجيش اليمني بمدينة قعطبة، شمالي محافظة الضالع.

وأفاد موقع أخبار اليمن، بأن الجيش اليمني والمقاومة تقدما في الساعات الأولى من فجر أمس الأربعاء، في طرد الحوثيين من المدينة، وأسر 120 حوثيا، بينهم قيادات.

وسرت حالة الطوارئ التي أعلنت الثلاثاء في مدينة قعطبة لليوم الثاني على التوالي.

وشهدت شوارع مدينة قعطبة هذا الصباح شللا في الحركة بشكل تام، بينما أغلقت المحال التجارية والأسواق أبوابها على إثر المواجهات في الأيام الماضية، بحسب تقارير محلية.

من جانب اخر فجرت ميليشيا الحوثي في اليمن منزل والد وزير الدفاع الفريق الركن محمد علي المقدشي.

وأورد موقع «سبتمبر نت» أن ميليشيا الحوثي الانقلابية لغمت منزل والد وزير الدفاع الشيخ علي أحمد صلاح المقدشي في ذمار، وسط البلاد، ثم فجرته.

وسبق للحوثيين أن فجروا منزل وزير الدفاع.

واتهمت وزارة حقوق الإنسان اليمنية، في وقت سابق، ميليشيات الحوثي بتفجير ونسف أكثر من 900 منزل لمعارضيها منذ انقلابها على السلطة الشرعية في 2014.

السودان: الاتفاق على فترة انتقالية 3 سنوات

يواصل المجلس العسكري وقادة الاحتجاجات في السودان، حوارهم سعياً لتحقيق تقدم جديد، بعد الاتفاق ليلاً على فترة انتقالية من 3 أعوام، تسلم بعدها السلطة بشكل كامل إلى مسؤولين مدنيين منتخبين.

وأعلن المجلس العسكري الحاكم في السودان، الاتفاق مع قوى إعلان الحرية والتغيير على فترة انتقالية من 3 أعوام، على أن يُتمم الاتفاق خلال 24 ساعة.

وقال القيادي في قوى إعلان الحرية والتغيير خالد عمر يوسف، إن المفاوضات «تستأنف اليوم في التاسعة مساء، وإعلان النتائج متوقع أن يكون بعد منتصف الليل».

وكان عضو المجلس الفريق ياسر عطا، أعلن في مؤتمر صحافي ليلا «الاتفاق على أن تكون الفترة الانتقالية لتسليم السلطة ثلاثة أعوام، تخصص الأشهر الستة الأولى منها لأولوية توقيع اتفاقيات السلام ووقف الحرب في كافة أرجاء البلاد».

وأضاف «نتعاهد شعبنا أن يكون الاتفاق كاملاً سليماً يحقق طموحات شعبنا خلال أقل من 24 ساعة».

ويفترض أن يستكمل الاتفاق بتشكيل «مجلس السيادة، مؤلف من عسكريين ومدنيين ويتولى الحكم، ومجلس وزراء لإدارة شؤون البلاد».

وأكد القيادي في قوى إعلان الحرية والتغيير مدني عباس مدني، خلال المؤتمر الصحافي الليلي التوصل إلى اتفاق، مشيراً إلى أن «مجلس السيادة يتشكل بالتوافق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير».

وفور إعلان الاتفاق، احتفل السودانيون الذين يلازمون الشارع منذ 6 أبريل (نيسان) في وسط الخرطوم مطالبين بنقل السلطة إلى المدنيين، بإطلاق الهتافات والزغاريد.

وحتى اليوم، كان المتظاهرون يطالبون بفترة انتقالية من 4 أعوام، بينما كان الجيش يريد تقصيرها إلى عامين.

وأوضح عطا من جهة أخرى، أن الطرفين اتفقا على تركيبة برلمان جديد، على أن يتألف «المجلس التشريعي من 300 عضو، 67% منهم لقوى إعلان الحرية والتغيير و33% للقوى السياسية الأخرى».

واتفق الطرفان الإثنين، على هيكلية السلطة المقبلة، على أن تتكون من مجلس السيادة، ومجلس الوزراء، والمجلس التشريعي، وتحدد نسب المشاركة بين العسكريين والمدنيين لاحقا.

ولم يعلن عطا كيف ستكون تركيبة مجلس السيادة الذي سيكون السلطة الأعلى خلال الفترة الانتقالية.

لكن خالد عمر يوسف شدد اليوم على أن «الأغلبية في مجلس السيادة يجب أن تكون مدنية».

ويطالب المجلس العسكري بأن تكون الأكثرية في مجلس السيادة من العسكر.

وقال يوسف، إن «كامل الصلاحيات ستكون في يد مجلس الوزراء»، مشيرا إلى أن «وزيري الدفاع والداخلية فقط سيمثلان العسكريين وسيكون بقية الوزراء من المدنيين».

واستؤنفت المفاوضات يوم الإثنين. وشهدت العاصمة السودانية أحداثا دامية مساء ذلك اليوم قتل فيها ضابط برتبة رائد، وخمسة متظاهرين في إطلاق نار من مسلحين مجهولين في ساحة الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية.

اعـــلان

دعوه الجمعيه العامه العاديه

يتشرف المدير العام لشركه الدائره المتحده للتجاره العامه والمقاولات السيد/ احمد جعفر الصايغ بدعوه السادة الشركاء لحضور اجتماع الجمعيات العمومية العادية للشركه لاعوام ٢٠١٥/٢٠١٦/٢٠١٧/٢٠١٨وذلك لمناقشه التقارير المالية والاداريه وتوزيع الأرباح وتعين / اعاده تعين مراقب الحسابات وذلك في تمام الساعه العاشره و العاشرة والنصف و الحادية عشر والحادية عشر والنصف صباحاً يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/٥/٢٣ بمقر الشركه بالمرقاب برج القضاء دور ١٧

والله الموفق ...